

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9350

الجمعة، 16 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا إكوادور السيد بيريس لوس ألبانيا السيدة دوتلاري البرازيل السيد دي ألميدا فيليو سويسرا السيد هاوري الصين السيد جانغ جون غابون السيدة نغيما ندونغ غانا السيدة أوبونغ - نتيري فرنسا السيد دو ريفيير مالطة السيدة فرازير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي موزامبيق السيد أفونسو الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورانتس اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/402)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-17309 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/402)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/402، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن والأعضاء الآخرين في هذا الجهاز على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتهم مرة أخرى. من الواضح أن هذه لحظة مهمة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لأنها تتزامن مع المناقشات بشأن تجديد الولاية، كما هو الحال بالنسبة لمالي، التي لا تزال تواجه تحديات أمنية معقدة وتحديات أخرى.

سيجرى الاستفتاء الدستوري بعد غد، وسيمثل المرحلة الأولى من العملية المؤدية إلى استعادة النظام الدستوري. وكان من المقرر أصلا إجراء التصويت في 19 آذار/مارس. لم توضح سلطات مالي بعد ماذا يمكن أن يكون تأثير التأخير الذي حصل على إجراء الاستفتاءات

الأخرى المدرجة على الجدول الزمني الذي أعلن عنه في حزيران/يونيه 2022، بما في ذلك الانتخابات المحلية والإقليمية والتشريعية المخطط لها في حزيران/يونيه/أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني على التوالي. لكن السلطات كررت التزامها باستكمال الانتقال في آذار/مارس من العام المقبل، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس). ومن المقرر أيضا إجراء انتخابات رئاسية في شباط/فبراير من العام المقبل.

ويأتي مشروع الدستور موضوع الاستفتاء في أعقاب الحوار الوطني بشأن عملية الإصلاح الذي نُظم في كانون الأول/ديسمبر 2021. وكشفت المناقشات التي جرت عن تطلع قوي إلى الإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بحكومة أكثر نزاهة - وهو أمر استند إليه العديد من التوصيات الناتجة عن الحوار الوطني. وكان النص الدستوري، بصيغته النهائية، موضوع تقييمات متباعدة من جانب أصحاب المصلحة المحليين، سواء من الطبقة السياسية أو المجتمع المدني أو الجماعات الدينية. وتبقى الحقيقة أن العديد من الأحزاب السياسية، بما في ذلك الأحزاب التي هيمنت على الحياة السياسية في العقود الأخيرة، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة أعربت عن دعمها ودعت إلى التصويت الإيجابي في الاستفتاء. ومن بين الذين يحثون على التصويت السلمي الجماعات السياسية والمنظمات الدينية. وتنتهي اليوم حملة الاستفتاء، التي بدأت في 2 حزيران/يونيه. وحشدت السلطات موارد كبيرة لإجراء الاستفتاء، بما في ذلك القوات الجوية المالية، التي أسهمت بنقل المواد الانتخابية - وهو أمر ينبغي الترحيب به.

وفقا لولايتنا، تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفريق الأمم المتحدة القطري دعما متعدد الأوجه للعملية. ويشمل ذلك الدعم المساهمة في نقل المواد اللازمة للاستفتاء والموظفين المشاركين في العملية، بما في ذلك المركبات والمعدات؛ والتدريب، بما في ذلك لأعضاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات؛ ونشر 182 ضابطا لمساعدة السلطة في الميدان؛ وتعبئة الخبرات التقنية؛ وبذل جهد كبير للتوعية بمشروع الدستور دعما للمجلس الوطني الانتقالي؛ ودعم المحكمة الدستورية في ممارسة

حزيران/يونيه. وأورد النص قائمة بالعناصر التي يمكن على أساسها استئناف عملية السلام، وطلب إلى الحركات الموقعة تسهيل عملية التصويت المبكر الذي جرى في 11 حزيران/يونيه من قبل أفراد قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق المعنية في شمال البلد. وكان ذلك جزءاً من جهد شامل لكفالة إجراء الاستفتاء الدستوري في 18 حزيران/يونيه بطريقة سلسة في جميع أنحاء مالي. ولكن من المؤسف أن الدعوة الموجهة إلى أفراد قوات الدفاع والأمن المالية في منطقة كيدال للتصويت لم تلق آذاناً صاغية. وأشجع الأطراف على السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية استناداً إلى بيان فريق الوساطة الدولي المؤرخ 11 حزيران/يونيه. وكما تم التشديد عليه في ذلك النص، فإن الصعوبات التي تواجه عملية السلام ليست مستعصية على الحل، وولن يؤدي أي مسار آخر غير الحوار إلا إلى مزيد من المعاناة للشعب المالي واستمرار زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وسوف يمكن استئناف المسار الطبيعي لعملية السلام من معالجة الحالة الأمنية بمزيد من الفعالية، فهي لا تزال تتأثر بالضغط الذي يمارسه تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق مالي في منطقتي غاو وميناكا نتيجة لأعمال العنف المستمرة التي ينفذها ضد السكان المدنيين. وفي وسط البلد لا تزال الجماعات الإرهابية وميليشيات الدفاع الشعبي تواصل أنشطتها. من أحد الحوادث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ذلك الهجوم الكبير الذي شن في 22 نيسان/أبريل على قاعدة تابعة للقوات المسلحة المالية في منطقة سيفاري وتم صده.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن القوات المسلحة المالية قد نفذت عدة عمليات في أجزاء مختلفة من مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2023/402). وكانت البعثة هدفاً أيضاً للهجمات التي وقع آخرها في 9 حزيران/يونيه بالقرب من بلدة بير التي تقع على بعد حوالي 60 كيلومتراً من تمبكتو، حيث قتل جنديان من بوركينا فاسو وأصيب سبعة آخرون. ومنذ كانون الثاني/يناير لقي خمسة من ذوي الخوذ الزرق مصرعهم وأصيب 31 آخرون في أعمال عنائية. كما يدفع المدنيون المليون ثمناً باهظاً لانعدام الأمن هذا. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تأثير الأجهزة المتفجرة

المسؤوليات الموكلة إليها. ومشاركتنا هي امتداد للدعم الذي قدمناه للمرحلة الانتقالية منذ بدايتها، بما في ذلك في سياق اللجنة المحلية المكلفة برصد عملية الانتقال، التي تضم إيكواس والاتحاد الأفريقي.

لقد بينت المناقشات التي جرت بشأن مشروع الدستور - إذا كانت هناك حاجة إلى أي دليل - الصلات الوثيقة القائمة بين العملية الانتقالية وعمليات السلام. والواقع أن أحد الأسئلة التي أثارت أثناء المناقشات بشأن مشروع الدستور يتعلق بمدى مراعاة النص لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وفي 28 آذار/مارس، أصدرت تنسيقية حركات أزواد وائتلاف الجماعات المسلحة وبعض الحركات العاملة المنضوية في الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية بياناً أشارت فيه إلى عدم ورود أي ذكر لها في مشروع الدستور. واتخذ موقعون آخرون على الاتفاق موقفاً مناوئاً لذلك ودعوا إلى التصويت تأييداً للاستفتاء.

وللتذكير أعلنت الحركات الموقعة في كانون الأول/ديسمبر الماضي قرارها بتعليق مشاركتها في آليات رصد تنفيذ الاتفاق، مشيرة إلى ما اعتبرته عدم التزام من جانب الحكومة. ومنذ ذلك الحين بذل فريق الوساطة الدولي جهوداً متواصلة للتغلب على تلك المسألة. وكانت الزيارة التي قام بها وزير المصالحة والسلام والتماسك الوطني إلى كيدال في 12 أيار/مايو خطوة هامة في ذلك الصدد ومن شأنها أن تعيد بناء الثقة وتيسر استئناف الحوار المباشر بين الأطراف. وفي ذلك السياق، سعينا أيضاً - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والجزائر بصفتنا رئيسا الملف - إلى مساعدة الأطراف المالية على التغلب على خلافاتها حول مشروع الدستور وتكليف خبراء دوليين لتيسير التوصل إلى فهم مشترك للصلة بين مشروع الدستور واتفاق السلام. واتضح من تلك الممارسة أنه لا يوجد في مشروع الدستور ما يعوق تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإطار المؤسسي وإعادة تنظيم الأراضي.

في ذلك السياق نشر فريق الوساطة الدولي - بعد مشاورات متعمقة مع الأطراف بقيادة الجزائر والبعثة - بياناً بشأن الحالة في 11

على حرية التنقل، واصلت البعثة الوفاء بولايتها بأبكر قدر ممكن من الفعالية. وأود أن أؤكد دعماً للعملية الانتقالية الجارية والدور الذي نضطلع به في سياق الوساطة الدولية بقيادة الجزائر لتيسير استئناف عملية السلام والإجراءات التي اتخذناها دعماً للأطراف في الحفاظ على وقف إطلاق النار.

ومن المهم بنفس القدر أن نلاحظ الأثر الإيجابي لوجود البعثة على الاستقرار في المراكز الحضرية وجهودها الرامية إلى حماية السكان المدنيين، والمساعدات المتعددة الأوجه المقدمة إلى المبادرات الدولة المالية بهدف استعادة سلطتها وتوسيع نطاقها، فضلاً عن المشاريع العديدة التي نفذت لصالح المدنيين في وسط البلد وشماله والمساهمة في تطوير البنية التحتية. وتظل استجابتنا متعددة الأبعاد حقاً بهدف التصدي لمختلف جوانب الأزمة التي تواجه مالي.

ومن المؤكد أن تلك الجهود حاسمة وتوفر دعماً قيماً للكثير من المدنيين. ولكن فلنسلم بأننا نستطيع ويجب علينا أن نفعل المزيد والأفضل - حتى نتمكن من تلبية الاحتياجات ولكي يستجيب عملنا بشكل أفضل للمطالب الحالية مثل مطالبة الشعب بالأمن، وهي قطاعا المسألة التي تتشاطرها مالي على أوسع نطاق. وفي ذلك الصدد لا يمكننا المبالغة في التشديد على الأهمية الحاسمة للتعاون مع البلد المضيف وعلاقة الثقة التي بنيت أو ينبغي بناؤها معه. ومن المفيد في ذلك الصدد التذكير بتأكيد الاستعراض الاستراتيجي الداخلي لأهمية إقامة علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها مع البلد المضيف. وهناك توقع مشروع من جانب الشعب المالي بأن تسفر إجراءاتنا عن نتائج أكبر، كما نفهم تماماً الانتقادات التي أعرب عنها. ولا شك أن التعاون على نحو أوثق، فضلاً عن إقامة علاقة أكثر ثقة مع البلد المضيف هما وحدهما القادران على تحقيق تلك الفعالية بالمستوى المطلوب.

أخيراً، ظل مدى فعالية الولاية موضوعاً يثير المناقشات في مالي. ومن الواضح أن تلك مسألة سيقدر فيها المجلس. ولكن من جانبي، أود أن أسلط الضوء على مسألة أقل إثارة للجدل - أي التكامل بين الإجراءات التي اتخذتها دولة مالي والبعثة. وتتمتع البعثة

اليديوية الصنع بوصفها سلاحاً مفضلاً لدى الجماعات الإرهابية. عليه تواصل البعثة تنفيذ عدة أنشطة لزيادة الوعي العام بالخطر الذي تشكله تلك الأجهزة علاوة على استمرار تعاوننا الوثيق مع القوات المسلحة المالية في هذه المسألة.

ومن الواضح أن استمرار انعدام الأمن يؤثر سلباً على الحالة الإنسانية. فحتى مايو/أيار سُرد نحو 375 000 نزحوا داخلها 55 في المائة منهم في المناطق الوسطى و 40 في المائة في مناطق غاو وكيدال وميناكا وتمبكتو. وفي هذا العام سيحتاج نحو 8. مليون شخص إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد. ومما يبعث على القلق أن نلاحظ في ذلك السياق أنه حتى أيار/مايو لم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية سوى 11 في المائة من التمويل المطلوب البالغ 751 مليوناً من الدولارات.

بيد أن البعثة قد واصلت أيضاً تنفيذ ولايتها في مجال حقوق الإنسان. في ذلك السياق واصلنا دعم برامج تدريب أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، كما واصلنا في الوقت نفسه التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي يحدث معظمها في المناطق النائية بسبب صعوبات الوصول إليها أو نظراً لعدم إصدار الإنذار من قبل السلطات. ونعمل حالياً على الانتهاء من إعداد تقريرنا الفصلي عن حقوق الإنسان للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ومن المتوقع نشره في نهاية الشهر تقريباً بعد إجراء المشاورات المعتادة مع الحكومة المالية. ومن التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في تلك الفترة نشر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً عن حادثة مورا، الذي أثار استنتاجاته استجابة قوية من السلطات المالية التي أعلنت عن فتح تحقيق بشأنها.

ومع اقتراب ولاية البعثة من الانتهاء والقرار الذي يتعين على المجلس اتخاذه بشأنها فإن من المفيد تقييم أدائها في العام الماضي واستخلاص الدروس لصالح جهودنا في المستقبل. وأعتقد أن هناك ثلاث نقاط هامة في ذلك الصدد.

أولاً، على الرغم من البيئة المعقدة التي تعمل فيها البعثة والقيود العديدة التي يتعين عليها التعامل معها بما في ذلك القيود المفروضة

ووقع عليه الأمين العام (S/2023/36). وتؤكد على المساهمة الكبيرة التي قدمتها البعثة لدعم السلام في مالي وتوثق بالعمل الرائع الذي قام به ذوو الخوذ الزرق على مدى السنوات الـ 10 الماضية.

لقد وضع الأمين العام أيضاً معايير واضحة يجب احترامها، بما في ذلك صلاحية وفعالية عمل البعثة. وكما قلنا في المجلس مراراً، لا يمكن استدامة السلام إلا عندما يقوم على أساس حلول سياسية تشارك فيها جميع الجهات المعنية. وفي ذلك الصدد، تتمثل الأولوية العليا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وهناك حاجة ملحة لإحراز تقدم على أرض الواقع بدعم من الوساطة الدولية، وينبغي أن نواصل دعم جهود الجزائر في ذلك الصدد. الأولوية الثانية هي استكمال الانتقال السياسي ضمن الإطار المنقح عليه بين مالي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مع العودة إلى النظام الدستوري في آذار/مارس 2024. ولا تزال البعثة على استعداد للمساهمة في تنظيم الانتخابات.

ما فتئت البعثة تقدم الدعم الأساسي لشعب مالي منذ عام 2013. وتحمي البعثة المدنيين، وتعمل على ضمان احترام حقوق الإنسان، وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، وضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. ولكن كما يشير الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/402)، على الرغم من الحوار الذي تجريه البعثة مع السلطات المالية، لا تزال حركة البعثة معرّقة. ولم تقنأ هذه القيود إلا أن زادت منذ وصول مجموعة فاغنر إلى مالي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب تحتاج قوات البعثة إلى دعم شامل وحرية كاملة في الحركة وفقاً لاتفاق مركز القوات. ولهذا السبب قدم الأمين العام عدة توصيات في استعراضه الاستراتيجي لتكثيف نشر البعثة مع تلك الحقائق. وقيّم الأمين العام، في تقريره المقدم في بداية حزيران/يونيه، تلك المعايير لنجاح البعثة وأشار إلى وجود بعض العلامات المختلطة. لذلك فهي دعوة إلى جميع الأطراف للاضطلاع بمسؤولياتها، بدءاً بالسلطات المالية، وللمجلس أيضاً بطبيعة الحال ليتكلم بصوت واحد ويدعم الأمم المتحدة حتى تتمكن من أن تؤدي وظيفتها وتكون فعالة في دعمها لشعب مالي.

بمزايا نسبية لا يمكن إنكارها بل ويجب استخدامها على نحو أكثر فعالية لدعم دولة مالي. ويعتمد هذا التنسيق الوظيفي على علاقة ثقة بين السلطات المالية والبعثة. ويتطلب ذلك التزاماً أكثر استدامة من جانب الحكومة، من خلال الحوار المنتظم مع البعثة، لتوسيع نطاق الإمكانيات والاستفادة من الفرص العديدة المتاحة لصالح شعب مالي. وفي الختام، وبعد وجود دام قرابة 10 سنوات في مالي، أود أن أشدد على أن البعثة، شأنها شأن جميع عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام، عليها واجب تهيئة الظروف التي تمكنها من المغادرة بمساعدة مالي في ضمان أمن سكانها وأراضيها، وإرساء أسس الاستقرار الدائم. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نكرس أنفسنا طوعاً لتلك المهمة بروح من التشاور والتعاون والتكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد وان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته وأن أرحب بحضور السيد ديوب وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي في المجلس.

أود أن أبدأ بتأبين ضحايا الإرهاب في مالي، سواء كانوا مدنيين أو أفراداً في القوات المالية أو القوات الدولية. وتدين فرنسا تلك الهجمات الإرهابية، ولا سيما الهجوم الذي أودى بحياة اثنين من حفظة السلام من بوركينا فاسو في الأسبوع الماضي. وأقدم مرة أخرى تعازينا لأسرهم ولبوركينا فاسو، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع البلدان المساهمة بقوات.

ومع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في 30 حزيران/يونيه، يضع المجلس الموضوع قيد نظره مرة أخرى. إنها قضية مهمة للمنطقة بأسرها وكذلك لمالي. وتشيد فرنسا بجودة الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير بالتشاور مع جميع الجهات المعنية

الأعمال الفظيعة. ومن المؤسف للغاية الخسارة المأساوية في الأرواح بين المدنيين وأفراد الأمن بسبب تلك الهجمات الإرهابية. وهذا يؤكد على مدى أهمية أن نتجاوز نهج العمل كالمعتاد من خلال تبني تدابير أكثر قوة للمساعدة في التعامل مع الموقف. ونشيد بالسلطات المالية على جهودها لوضع استراتيجية أمنية جديدة، فضلاً عما قامت به من استثمار كبير في بناء القدرات العسكرية. ونشجع الشركاء المانحين على تقديم المزيد من الدعم للمساهمة في قدرتها على التصدي بفعالية للحالة الأمنية.

وفي هذا الصدد، يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة التتويه بالإجراءات الاستباقية التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بغية زيادة مواردها المحدودة إلى أقصى حد من خلال تنفيذ خطة متكاملة. ونشعر بقلق بالغ إزاء الثغرات الأمنية التي نشأت جراء انسحاب بعض البلدان المساهمة بقوات، وكذلك إزاء القيود المفروضة على استخدام الأصول الجوية لأغراض المراقبة الاستخباراتية والاستطلاع والتحديات اللوجيستية الأخرى التي تعوق فعالية البعثة. وننوه بالجهود الرامية إلى الإسراع بنشر القوات في المناطق المتضررة من عمليات الانسحاب بغية تعزيز فعالية البعثة. ونحيط علماً بدعوة الأمين العام إلى تبسيط مهام البعثة حول مجموعة محدودة من الأولويات، بغية تحسين فعاليتها الشاملة. بيد أننا، في هذا الصدد، نؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي إيلاء الاهتمام لبعض العناصر المفيدة، ومن بينها قدرة البعثة على تحسين حماية المدنيين وسلامة الموظفين وأمنهم، وتيسير استعادة سلطة الدولة في المناطق المعرضة للخطر بغية تعزيز الثقة والتعاون مع سلطات البلد المضيف، وتعزيز وجودها في جميع المناطق الحيوية في البلد لمعالجة انعدام الأمن، ودعم خارطة الطريق لإجراء انتخابات سلمية، وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف الموقعة لاستئناف الحوار من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ننظر في العناصر التي قد تساعد على تمكين البعثة من تقديم دعم أفضل للآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب بغية التصدي للتهديد الإرهابي. كما نشجع سلطات البلد

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

نرحب بالتقرير الفصلي للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/402) ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد القاسم وان، على إحاطته المهمة والثاقبة وعلى قيادته الفعالة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونرحب بمشاركة معالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، في هذه الجلسة.

منذ جلسة الإحاطة السابقة للمجلس (انظر S/PV.9302)، شهدنا بعض العلامات الإيجابية في الحالة السياسية في مالي. ونرحب بالمكاسب التي تحققت، بما في ذلك الإعلان عن موعد للاستفتاء، والعمليات الشاملة لصياغة الدستور، والتزام السلطات المالية بالتصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. ونقرّ أيضاً بالتقدم المتسارع نحو استعادة النظام الدستوري، واستئناف التعاون بين مالي والبلدان المجاورة، والجهود الدبلوماسية للجنة المتابعة المحلية للمرحلة الانتقالية في مالي، المؤلفة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة.

وإلى جانب تلك التطورات الإيجابية، هناك تحديات سياسية وأمنية وإنسانية. وهي تشمل تحديد الخيار المفضل من بين الخيارات التي قدمها الأمين العام في استعراضه الاستراتيجي للبعثة (S/2023/36) في ضوء التجديد المقبل لولايتها هذا الشهر. يقترن ذلك بتزايد انعدام الأمن في أعقاب تزايد حدوث الأنشطة الإرهابية التي أدت إلى خسائر في الأرواح وإصابات بين المدنيين وأفراد الأمن على حد سواء. ونشير أيضاً مع القلق إلى الثغرات الناجمة عن انسحاب البلدان المساهمة بقوات، وتدهور الحالة الإنسانية، والتحديات المستمرة المتعلقة بحماية المدنيين.

ويدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة بأشد العبارات جميع الهجمات الإرهابية في البلد. ونعرب عن خالص تعازينا للأسر ولضحايا تلك

ونرحب بالمقترحات الاستشارية التي قدمها فريق الوساطة الدولي للمساعدة في معالجة شواغل جميع الأطراف في الاتفاق. ونشجعها على مواصلة المشاركة وتقديم ردودها وآرائها بطريقة تساعد على رسم طريق للمضي قدماً. كما ندعو الأطراف إلى الحفاظ على موقف موحد بطريقة تعزز التقدم المحرز في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة من 2022 إلى 2024، والتي ستنتهز بعملية المصالحة. وبشكل عام، يشاطر الأعضاء الثلاثة الرأي القائل بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للمساعدة في تعزيز المكاسب التي تحققت في معالجة الوضع في مالي.

وعلى الجبهة الإنسانية، فإن ارتفاع مستوى انعدام الأمن الناجم عن الأنشطة الإرهابية، التي جعلت ما يقدر بنحو 8.8 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية - بزيادة قدرها 17 في المائة مقارنة بالعام الماضي - يثير قلقاً بالغاً ويتطلب اهتماماً عاجلاً. ولا تزال العوامل الأخرى التي تزيد من تفاقم الحالة، بما في ذلك أزمة الغذاء والأثر السلبي لتغير المناخ، قائمة ويجب معالجتها. ومن الضروري للشركاء المانحين زيادة الدعم الإنساني للمساعدة في تحقيق هدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 البالغ 751.5 مليون دولار. وفي هذا الصدد، نناشد الشركاء المانحين ونشجعهم على النظر في زيادة إسهامهم في تلك القضية النبيلة للمساعدة في تخفيف حدة الحالة.

وبينما نقر بالجهود المبذولة لمعالجة حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك توقيع مذكرة تفاهم لتقديم الدعم من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى السلطات المالية لحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن إدماج حقوق الإنسان في عمليات قوات الدفاع والأمن المالية، فإن الوضع لا يزال مدعاة للقلق. وندعو إلى التحقيق في جميع حوادث انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مثل عمليات الاختطاف والعنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومحاسبة الجناة. وفي ذلك الصدد، نقدر تصميم السلطات المالية على التصدي للمسألة من خلال تحقيقاتها

المضيف على زيادة تعاونها مع البعثة لتمكينها من الوفاء بولايتها، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على التنقل برا وجوا. وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد من جديد موقفنا الثابت بأن الآليات الإقليمية الفعالة، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكرا، تكتسي أهمية حاسمة. ويمكنها أن تكمل الجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الذي طال أمده في البلد والمنطقة. لذلك من الضروري أن تجد أفضل العناصر في تلك الآليات الإقليمية مساحة في الاستعراض الاستراتيجي المقبل للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس السابق إيسوفو، كجزء من نهج شامل للتعامل مع التحديات الأمنية في مالي ومنطقة الساحل بشكل عام. ونحن ندرك القيود المفروضة على الموارد التي تواجه تلك المبادرات الإقليمية. ونعتقد أنه يتعين على المجلس الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتحد لتحقيق هدفه المتمثل في الاستجابة للنداء الذي طال أمده من أجل توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به للآليات الإقليمية من الاشتراكات المقررة.

ويرتبط انعدام الأمن في مالي ومنطقة الساحل أيضاً بزعزعة استقرار ليبيا، ويساورنا القلق بشأن تأثيره السلبي على البلد والمنطقة بشكل عام. وينبغي إعطاء الأولوية للعمل المنسق الذي تقوم به الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية المختصة لمنع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الجبهة السياسية، نشيد بالسلطات المالية على جهودها في تحديد موعد للاستفتاء. ونشجعها على مواصلة الحوار مع جميع الجهات المعنية بغية معالجة الخلافات بشأن مشروع الدستور، والأهم من ذلك، استعادة النظام الدستوري. ونرحب بتعاون ودعم لجنة المتابعة المحلية والشركاء الإنمائيين من أجل تعزيز عمل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات. ونتشاطر الرأي القائل بأن هذا الدعم المستمر سيساعدها على إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية لشعب مالي. وفي كل ذلك، فإن الهدف النهائي للأعضاء الأفارقة الثلاثة هو ضمان تنفيذ اتفاق السلام، الذي يقع في صميم تحقيق السلام الدائم في مالي.

وموزامبيق بشكل خاص، أن تعرب عن شكرها العميق للأمين العام، وكذلك لمبعوثه الخاص والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، على دعمهم القوي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في موزامبيق.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته وأرحب بمشاركة وزير الخارجية ديوب في جلسة اليوم.

ويسرنا أن نرى أن الأمين العام يواصل رصد التقدم الذي تحرزه الحكومة الانتقالية في مالي نحو الامتثال الكامل للمعايير الأربعة الواردة في استعراض الأمم المتحدة الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (S/2023/36). المعايير محددة بوضوح ويمكن تحقيقها بالكامل. وتطلب من السلطات المالية الوفاء بالتزاماتها الحالية بموجب اتفاق الجزائر لعام 2015، واتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة، والجدول الزمني الذي وافقت عليه المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستكمال الانتقال السياسي.

ونشعر بخيبة الأمل لأن الحكومة الانتقالية أظهرت سلوكا معرقلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشعر بالإحباط بشكل خاص إزاء القيود المستمرة التي تفرضها مالي على حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقدرتها على الوصول، وحقيقة أنها رفضت 170 طلبا قدمته البعثة لإصدار تصريح بالطيران خلال الأشهر الثلاثة الماضية وحدها. ورفضت الحكومة الانتقالية أيضا أربعة من أصل خمسة طلبات من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لإجراء تحقيقات في التقارير المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من تلك القيود، التي تتعارض مع اتفاق مالي بشأن مركز القوات، فإننا نثني على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لإجرائها عشرات التحقيقات الأخرى باستخدام أدوات التحليل الجنائي عن بعد المقبولة على نطاق واسع.

وعلى نفس المنوال، نشيد بالبعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تحقيقاتهما الدؤوبة في انتهاكات حقوق الإنسان

القضائية الجارية ونشجعها على بذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق العدالة لضحايا تلك الانتهاكات.

وترى مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أنه من المناسب توسيع نطاق التدخلات التي تعطي الأولوية لأوجه القصور في الحوكمة والتنمية، لأنها في صميم معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في مالي. ولذلك، نرحب بطرح المبادرات التي تمكن النساء والشباب من الإسهام في عمليات التنمية والسلام، ونؤيد نهجا يشمل المجتمع بأسره لإدماج منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين. ونرى أن دور لجنة بناء السلام في دعم عمليتي التنمية والسلام، بما في ذلك تعزيز مهارات تنظيم المشاريع وتعزيز الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات، في جملة أمور، حاسم الأهمية ويجب أن يستمر.

وفي الختام، نكرر غابون وغانا وموزمبيق تضامنها مع الشعب المالي. ونعيد تأكيد دعمنا لوحدة مالي وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن التعاون القوي بين السلطات المضيفة وشركائها المتعددي الأطراف والإقليميين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا يزال حاسما في إرساء أساس قوي للسلام في مالي. وللمضي قدما، نعتقد أن استمرار مشاركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في البلد، بالتعاون الوثيق مع السلطات المالية، سيكون ضروريا لتعزيز المكاسب التي تحققت نحو التوصل إلى سلام دائم في ذلك البلد الشقيق.

وتود مجموعة الدول الأفريقية أن تغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بالإنجاز الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في موزامبيق. وجرى الاحتفال بمناسبة المرحلة النهائية من العملية في 15 حزيران/يونيه في فاندوزي في مقاطعة مانينكا، بحضور فخامة الرئيس نيوسي وزعيم المقاومة الوطنية الموزمبيقية، السيد أوسوفو مومادي. ويشهد اختتام العملية على الإرادة السياسية للزعيمين للمشاركة في حوار من أجل إنهاء النزاع في البلد. وتود المجموعة بشكل عام،

الراهنة. ولذلك، نكرر رفضنا لسير الأمور على النحو المعتاد. ووفاء الحكومة الانتقالية بالمعايير الأربعة هو وحده الذي ينبغي أن يقنع المجلس بمواصلة دعم نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتشكيلتها الحالية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته وأنوه بمشاركة السيد ديوب في جلستنا اليوم.

تعرب مالطة عن خالص تعازيها لأسر حفظة السلام الذين قتلوا في الهجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في 9 حزيران/يونيه. ونشيد أيضا بالآلاف من حفظة السلام الذين يضطلعون بواجباتهم بشجاعة على الرغم من التهديدات المستمرة لسلامتهم ورفاههم، ونتمنى للمصابين الشفاء التام والعاجل.

وتؤيد مالطة جهود كفالة مستقبل للبعثة، التي تواصل العمل مع شعب مالي. ويوفر لنا الاستعراض الاستراتيجي الذي عمم في وقت سابق من هذا العام (S/2023/36) أفقا ملموسا في هذا الصدد. ونتطلع إلى نتائج الإصلاح الدستوري، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. ونشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على جهودهما في دعم عملية شاملة تضع إرادة مالي في الصميم. وننوه أيضا بهذه الجهود. ولا نزال نؤمن إيماننا راسخا بأن العودة الآمنة إلى النظام الديمقراطي والدستوري، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية، أمر أساسي.

كما نحث السلطات المالية وجميع الأطراف على تهيئة بيئة مواتية لحقوق المرأة وحمايتها. ويجب أن تسعى جاهدة لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وأمنة وهادفة في الانتقال السياسي والعمليات الانتخابية وعمليات السلام. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود المبذولة للتصدي لخطاب الكراهية والعنف ضد النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وترحب مالطة بالاجتماع الذي عقد بين وزير المصالحة والسلام والتماسك الوطني في مالي مع ممثلي تنسيقية حركات أزواد وائتلاف

وتجاوزاتها والإبلاغ الوقائي عنها والتي ارتكبتها القوات المسلحة المالية ومجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين في آذار/مارس الماضي في مورا، على الرغم من منعهما من الوصول إلى المنطقة. إن قدرة الأمم المتحدة على تسليط الضوء على التجاوزات والانتهاكات على الرغم من هذه العرقلة تعزز أهمية ولاية البعثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مالي. والبيانات التي تتهم البعثة بالتجسس لإجرائها تحقيقا مستقلا كجزء من ولايتها غير مقبولة، وتشكل تهديدا خطيرا لسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذي صرح مجلس الأمن بهم، والذين يستحقون دعمنا الكامل.

وفي 25 أيار/مايو، فرضت الولايات المتحدة قيودا على تأثيرات دخول ضابطين من ضباط الجيش المالي كانا يقودان وحدات متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في مورا. وبروعنا الاستخفاف بالحياة البشرية من قبل عناصر من القوات المسلحة المالية في مورا بالتعاون مع مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين. لم يكن الدور المزعزع للاستقرار الذي تؤديه قوات مجموعة فاغنر والتهديد المباشر الذي تشكله على الشعب المالي وسيادة البلد أكثر وضوحا. كما ينبغي لأعضاء المجلس أن يحيطوا علما بتقويض العمليات العسكرية مثل تلك التي وقعت في مورا، والتي تضر بالمدنيين في وسط مالي، الجهود المبذولة لحماية المدنيين وتنفيذ استراتيجية ذات تركيز سياسي.

وفي تطور أكثر إيجابية، تشيد الولايات المتحدة بجهود الحكومة الانتقالية في الإعداد والتخطيط القوي للاستفتاء الدستوري الذي سيجري في 18 حزيران/يونيه. ونكرر مرة أخرى دعمنا للعملية الانتقالية وللانتخابات التي ستجرى في شباط/فبراير 2024، والتي لا يمكن فيها لرئيس الحكومة الانتقالية ولا لرئيس وزرائها الترشح للمنصب، وفقا لما اتفقت عليه الحكومة الانتقالية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشجع السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة الموقعة على أن تبدي التزاما مماثلا باتفاق السلام من خلال الاستجابة لمقترحات الوساطة الدولية بطريقة بناءة وبروح من التوافق.

ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لا يمكنها تحقيق ولايتها في ظل الظروف

ينبغي ألا يستهان بقدرة البعثة على ردع التطرف العنيف من خلال تواجدها في الميدان. ولا نزال ندعو السلطات إلى تعزيز تعاونها لضمان قدرة البعثة على التنقل بحرية، على النحو المطلوب. ونشيد أيضا بعمل مبادرة إسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، التي تواصل تقديم المساعدة في تهيئة بيئة تمكينية وشاملة لحفظ السلام من النساء في البعثة.

وستواصل مالطة دعم الوجود الحاسم الأهمية للبعثة في المنطقة وعمل الممثل الخاص في دعمهما لمالي في مسارها نحو السلام والاستقرار.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمن العام، السيد القاسم واني، على إحاطته. وأرحب بموالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

تدين سويسرا جميع أعمال العنف والهجمات التي ارتكبت ضد حفظة السلام والمدنيين منذ آخر جلسة عقدناها (انظر S/PV.9302). وأعرب عن خالص التعازي للضحايا وأسرهم. وأود أيضا أن أشير إلى الخسائر التي تكبدتها القوات المسلحة المالية.

وفي مواجهة انعدام الأمن ونزوح السكان والحالة الإنسانية الخطيرة، تظل جهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أمرا حاسما لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في مالي. وفي ضوء تجديد الولاية، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، كما سمعنا وقرأنا للتو في تقرير الأمين العام (S/2023/402)، فإن قدرة البعثة على الوفاء بولايتها بفعالية وعلى نحو يمكن التنبؤ به تتعرض للعقلة. والسياق التشغيلي المعقد المقترن بالمحيط الشاسع لمنطقة التدخل ونقص الأفراد يجعل هذه المهمة شاقة بشكل خاص. ولذلك، فإن التعديلات ضرورية. والواقع أننا بحاجة إلى التوفيق بين مهام البعثة والحقائق الراهنة، بينما نترك لها المرونة اللازمة لاستخدام الموارد المتاحة لها. وستعتمد فعالية البعثة أيضا على تحسين التعاون مع السلطات المالية والتقدم الذي تحرزه بشأن المعايير الأربعة التي حددها

الجماعات المسلحة في كيدال. كما نشكر الجزائر على جهودها في قيادة الوساطة الدولية.

ولا نزال ندعو إلى مشاركة محايدة بغية تحقيق نتائج ملموسة في ظل الاحترام الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، والمسائل المتعلقة بتقرير المصير، وتعميق اللامركزية، والحوكمة المحلية. وعلاوة على ذلك، لا تزال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الشمالية من مالي مسألة بالغة الأهمية. ومن الضروري حل أي خلافات بين الأطراف الموقعة.

وتسلم مالطة بالحاجة الملحة إلى معالجة الحالة المستمرة فيما يتعلق بالأمن والجانب الإنساني وحقوق الإنسان في مالي، وهي سبب ونتيجة لسنوات من النزاع في المنطقة. ويواجه شعب مالي احتياجات إنسانية متزايدة ونزوحا يتفاقم بفعل آثار الصدمات المناخية والفقر المدقع وسوء التغذية الحاد، إذ يحتاج 8,8 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية.

ولا تزال العمليات الإنسانية تواجه تحديات متعددة تتعلق بإمكانية الوصول، بسبب انعدام الأمن وحالات الإجرام. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وعلى الرغم من أنها أقل حدة نسبيا عند مقارنتها بالشرق، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير عن الهجمات التي ينفذها المتطرفون الآن في غرب وجنوب مالي.

وتدعو مالطة إلى الإنهاء الفوري للانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان. ونشعر بالجزع إزاء المئات من حوادث العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات التي سجلت في نيسان/أبريل. ويجب محاسبة الجناة، والتحقيق في الحالات، وتوفير حماية فعالة وفورية للضحايا.

ونشعر بالجزع أيضا إزاء الانتهاكات الجسيمة الأخرى ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم، وقتلهم وتشويههم، وشن الهجمات على المدارس، التي لا تزال تحدث بمعدل مرتفع. وينبغي تعزيز قدرات البعثة على حماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الاستنتاجات القائمة الواردة في تقرير مورا.

صلة، ولهذا السبب نؤكد من جديد دعمنا الكامل لولايتها الهامة، ولا سيما حماية المدنيين وتنفيذ اتفاق السلام.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته. وأرحب بمشاركة وزير الخارجية ديوب في جلستنا اليوم.

وأود أن أشدد على دعمنا الثابت للعمل الشاق والشجاعة اللذين يتحلى بهما حفظة السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة. وباسم المملكة المتحدة، أعرب عن التقدير والاحترام لإثنين من حفظة السلام من بوركينا فاسو اللذين قتلوا في الهجوم الأخير في منطقة تمبكتو والسبعة أفراد الذين جرحوا في نفس الهجوم.

لا يمكن لأحد أن ينكر حجم التحديات التي تواجه الشعب المالي، من قبيل التهديدات الأمنية والإنسانية الشديدة، وعدم الاستقرار السياسي، واتفاق السلام الهش. لقد دفع المدنيون والقوات المسلحة المالية ثمنا باهظا. ومن خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن الجهود الثنائية في مجالات الأمن والتنمية والشؤون الإنسانية، قمنا باستثمارات ضخمة سعى إلى إقامة مجتمع مستقر ومزدهر وديمقراطي يستحقه شعب مالي. وقد جاء ذلك بتكلفة باهظة خلال العقد الماضي - ليس من الناحية المالية فحسب، بل أيضا من حيث الخسائر في الأرواح البشرية، وكثير منهم من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة في مالي تقوم بدور هام في دعم الشعب المالي. وفي أعقاب استعراض الأمين العام، نحن على استعداد لتكليف البعثة لتحسين أثرها. ولكن لكي تعمل البعثة على النحو المناسب، يجب الوفاء بالمعايير الأربعة المحددة في الاستعراض.

هذه المعايير ليست غير معقولة. فهي لا تفرض على مالي من الخارج. بل إنها التزامات قطعتها السلطات الانتقالية المالية على نفسها تجاه شعبها وجيرانها والمجتمع الدولي لتحقيق انتقال سياسي في

الأمين العام في كانون الثاني/يناير الماضي (انظر S/2023/36)، بما في ذلك حرية التنقل. ومع ذلك، لا تزال البعثة تواجه قيودا، بما في ذلك عدم الإذن برحلات الاستطلاع.

ثانيا، نشعر بالقلق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء أراضي مالي. وشعرنا بقلق بالغ عندما علمنا بالتقرير الذي نشرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الأحداث التي وقعت في مورا في آذار/مارس 2022 كجزء من عملية عسكرية. وتدين سويسرا بشدة جميع هذه الانتهاكات، التي يمكن أن يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتدعو جميع أطراف النزاع - التابعة للدول وغير التابعة للدول والخاصة، المالية والأجنبية - إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويجب التحقيق في الانتهاكات ومقاضاة مرتكبيها بنزاهة واستقلالية وفعالية. وسويسرا مقتنعة بأن الإفلات من العقاب بمثابة عقبة أمام السلام الدائم ولا يزال يوجب دورات العنف في مالي.

ثالثا، لا يزال اتفاق السلام والمصالحة حاسما جدا. وعلى الرغم من التأخير في تنفيذه واستمرار العراقيل أمامه، فقد مكن من الحفاظ على وقف إطلاق النار منذ عام 2015. ولا يمكننا، بل لا يجب علينا، أن نضيع فوائد تسع سنوات من العمل والحوار والجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى استئناف الحوار بوضع تدابير ملموسة لبناء الثقة، بدعم من الوساطة الدولية. ومن شأن التنفيذ الدؤوب لاتفاق السلام والمصالحة برمته أن يمكن من تشكيل جبهة موحدة ضد التهديدات الجديدة. ونكرر التأكيد على أهمية الانتقال السياسي السلمي، الذي يمكن من إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية في الموعد المحدد ويؤدي إلى قيام حكومة مستقرة وديمقراطية ومدنية. ونرحب بالاستفتاء الدستوري المقرر إجراؤه يوم الأحد، ونأمل أن يُجرى في جميع أنحاء مالي.

وفي مواجهة التحديات المتعددة، لا بد من استمرار دعم مجلس الأمن لمالي والبعثة. وتعتقد سويسرا أن أولويات البعثة لا تزال ذات

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفدي الممثل الخاص للأمين العام السيد واني على إحاطته الإعلامية الشاملة ويرحب بالوزير ديوب في هذه الجلسة.

لقد تلقينا بفزع أنباء الهجمات الإرهابية على بعثة الأمم المتحدة في منطقة بير في 9 حزيران/يونيه. ونأسف لوفاة اثنين من حفظة السلام من بوركينا فاسو ونقدم خالص تعازينا إلى حكومة ذلك البلد، ولأسر الضحايا، ونعرب عن تضامننا معها. كذلك نقدم تعازينا إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي.

تكرر البرازيل مرة أخرى إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يوجد مبرر لهذه الأعمال. ولا تزال الحالة الأمنية في مالي غير مستقرة وتلحق خسائر فادحة، ليس ببعثة الأمم المتحدة في مالي فحسب، بل أيضا بالمدنيين. على الرغم من أن الأرقام تحسنت قليلا في ذلك الصدد، يجب أن نجدد جهودنا لحماية أكثر الفئات ضعفا.

وبغية الاضطلاع بتلك المهمة بفعالية، لا بد من ضمان حرية حركة لبعثة الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، نأسف لعدم التوصل إلى حل لاستئناف رحلات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بدون طيار، على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة اعتمدت التدابير المتفق عليها مع الحكومة الانتقالية في مالي. وينبغي أن تحتل سلامة وأمن حفظة السلام أولوية عليا. ونحض السلطات المالية على العمل مع بعثة الأمم المتحدة بشأن استعراض إجراءات رحلات طائرات المراقبة والاستطلاع الاستخباراتية بدون طيار، وكذلك بشأن رفع القيود المفروضة على الحركة البرية.

لقد بدأ المجلس من فوره مناقشات بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويعتقد وفدي أن من المهم جدا ضمان تجهيز البعثة مجهزة على النحو الواجب لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والانتقال السياسي، فضلا عن حماية المدنيين ودعم استعادة سلطة دولة مالي في جميع أنحاء البلد.

إن التعاون الإقليمي عنصر رئيسي في مساعدة مالي على تمهيد الطريق أمام عملية انتقالية ناجحة. وفي ذلك الصدد، تكرر البرازيل

الوقت المناسب، وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ودعم حرية الأمم المتحدة في التنقل، وفقا لاتفاق مركز القوات، واحترام الولاية التي حددها المجلس. وإزاء تلك المعايير الأربعة، نود أن ندلي بعدة ملاحظات.

أولا، نحث على إحراز تقدم في أوانه في الانتقال السلمي إلى النظام الدستوري بحلول آذار/مارس 2024. وندعو إلى المشاركة الكاملة للمجتمع المدني في الاستفتاء الدستوري الذي سيجري يوم الأحد وفي الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في شباط/فبراير المقبل.

ثانيا، ثمة ضرورة لبذل جهود عاجلة لإحياء الحوار بين الموقعين على اتفاق السلام المتعثر في مالي، بناء على مقترحات الوساطة الدولية.

ثالثا، ينبغي رفع القيود المفروضة على تحركات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي لم يطرأ عليها أي تحسن.

رابعا، يجب إنها عرقلة المهام المنوطة ببعثة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. إن المذبحة المأساوية التي وقعت في مورا وراح ضحيتها أكثر من 500 شخص على أيدي القوات المالية ومجموعة فاغنز تثير قلقا عميقا. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن تلك الجرائم. ويجب السماح لبعثة الأمم المتحدة بالوفاء بولايتها في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام. وفي نهاية المطاف، الأمر متروك للسلطات الانتقالية في مالي لاختيار شركائها. ولكن واضح، إن مجموعة فاغنز، سواء كانت تعمل بشكل مستقل أو تحت السيطرة المباشرة لموسكو، فهي ليست الحل في مالي أو في أي مكان آخر.

لا تزال المملكة المتحدة، مع معظم أعضاء المجلس، ملتزمة بدعم جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للمساعدة في بناء المستقبل الذي يستحقه شعب مالي. ويحدونا أمل صادق في أن تفي السلطات الانتقالية في مالي بمسؤولياتها، وأن تمكن بعثة الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها. هذا خيار لا يمكن لأحد سوى تلك السلطات القيام به.

في الآونة الأخيرة، بذلت مالي جهودا نشطة للحفاظ على استقرار البلد وتنميته، وتعزيز الانتقال السياسي ومكافحة الإرهاب، وأحرزت تقدما كبيرا. وتتم العملية السياسية وعملية السلام في مالي الآن بمرحلة حرجية. كما أن تعاون مالي مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة قد دخل مرحلة حاسمة. وسيساعد حضور وزير الخارجية ديوب في هذه الجلسة مجلس الأمن على تفهم موقف مالي وشواغلها بشأن المسائل ذات الصلة بشكل أفضل.

وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، يشكل الاستفتاء الدستوري خطوة مهمة بالنسبة لمالي في النهوض بالعملية الانتقالية والحفاظ على الاستقرار الدائم. وترحب الصين بالتقدم الإيجابي الذي أحرزته مالي في مجالات من قبيل صياغة الدستور، والإعداد للاستفتاء، وإنشاء المؤسسات الانتخابية. ونشجع جميع الأطراف المعنية في مالي على حل أي خلافات محتملة من خلال الحوار وتهيئة الظروف المؤاتية للاستفتاء الدستوري. إن الاستفتاء الدستوري شأن داخلي لمالي، وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة مالي وملكيته في هذا الصدد.

وينبغي أن تكون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي جاهزة لتزويد مالي بالدعم اللوجستي والتقني في الميدان على أساس الاحتياجات الفعلية. وتشجع الصين المنظمات الإقليمية ذات الصلة على تعزيز اتصالاتها مع الحكومة المالية وأداء دور بناء في دعم الانتقال السياسي في مالي.

ثانيا، تشيد الصين بالجهود النشطة التي تبذلها حكومة مالي في عمليات مكافحة الإرهاب، التي تشكل رادعا للقوى الإرهابية. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/402)، انخفض عدد الضحايا المدنيين بسبب الهجمات الإرهابية في الأشهر الـ 10 الماضية انخفاضاً كبيراً مقارنة بالفترة السابقة. تأتي مالي في طليعة الدول التي تكافح الإرهاب في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، وقد بذلت جهوداً كبيرة للحد من انتشار الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف اعترافاً كاملاً بتلك الجهود، وأن يزيد من توفير التمويل والمعدات والاستخبارات والدعم اللوجستي لمساعدة مالي على تعزيز بناء قدراتها في القطاع الأمني.

دعماً للمشاركة الحالية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتأملاً أن يؤدي الحوار مع السلطات الانتقالية في مالي إلى مزيد من التعاون بشأن وضع وتنفيذ خطة انتقالية تقضي إلى استعادة النظام الدستوري.

كما ذكرنا في المناقشات السابقة فيما يتعلق بصياغة دستور جديد، فإن العودة إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية تسعى جماعي يجب أن يشمل النساء والشباب والأقليات العرقية والدينية. ونأمل أن تركز جهود السلطات المالية لإضافة المزيد من الأصوات إلى تلك الممارسة في إجراء استفتاء دستوري على نحو أكثر شمولاً وسلمية في 18 حزيران/يونيه.

بالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتعاون الجاري بين بعثة الأمم المتحدة في مالي والهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، بغية تنسيق الدعم التقني والسوقي للانتخابات، وتوفير بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني بشأن تعزيز المنظور الجنساني في العمليات الانتخابية، على سبيل المثال لا الحصر. وهذه خطوات ملموسة تشجع على مزيد من الشمولية والمشاركة في الانتخابات.

ولئن كانت التطورات التي ذكرتها بشأن العملية الانتقالية والإصلاحات الدستورية جديرة بالثناء، فلا تكفي لإرساء الأساس لسلام دائم بدون اتفاق السلام والمصالحة في مالي. لذلك، نود أن نعرب عن دعمنا لقيادة الجزائر في عملية الوساطة للخروج من المأزق الحالي، ونحث جميع القوى السياسية في مالي على مواصلة المشاركة في الحوار ومضاعفة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

قبل أن أختتم بياني، بالنظر إلى الحالة الإنسانية المزريّة، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للتشديد مرة أخرى على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وينبغي أن تكون تلك الفكرة في صميم عملنا طوال محادثات تجديد الولاية.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته. أرحب أيضاً بوزير الخارجية ديوب في جلسة اليوم.

يطلب إجراء استعراض داخلي للبعثة لتحليل التطورات الجديدة وتحسين ولاية البعثة وتبسيطها.

ومن المقرر أن تنتهي الولاية الحالية للبعثة في نهاية هذا الشهر. وتتطلع الصين إلى أن يستمع أعضاء المجلس بشكل كامل إلى آراء مالي وشواغلها، وأن يجروا مناقشة بناءة ومسؤولة بشأن الترتيبات المستقبلية للبعثة، وأن يجروا مداوالتهم ويتخذوا قرارا يستند إلى توافق واسع في الآراء. وفي تلك العملية، نشجع القائم على الصياغة على البقاء على اتصال وثيق مع مالي وأعضاء المجلس.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته المتبصرة. وأرحب أيضا بمشاركة وزير الخارجية ديوب.

أولا، أود أن أشيد بأفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين يعملون في واحدة من أخطر بعثات الأمم المتحدة في العالم. إننا نكرم الذين لقوا حتفهم أثناء أداء الواجب، ومؤخرا حفظة السلام من بوركينافاسو.

واليوم، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، لا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل بدون العودة إلى النظام الدستوري. إن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للعملية الانتخابية ضروري. ونشارك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في الترحيب بالاستفتاء الدستوري الذي سيجري يوم الأحد، ونشيد بالجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية المالية في ذلك الصدد. ونتوقع من جميع أصحاب المصلحة أن يستفيدوا من تلك الخطوة المهمة في الجدول الزمني الانتقالي، وأن يواصلوا بذل كل جهد ممكن لإجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة وسلمية.

وتتعلق النقطة الثانية بتعثر تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. إن الاتفاق هو الإطار الوحيد القائم لتحقيق السلام الدائم والمصالحة. وتدعو السلطات الانتقالية والأطراف الموقعة إلى استئناف المحادثات على وجه السرعة. ومن شأن تعزيز الحوار والتنفيذ المطرد

أشار بعض الزملاء إلى مسألة حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب. تجدر الإشارة، بدون شك، إلى ضرورة حماية حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الإرهاب يعرض حياة الناس وأمنهم للخطر. والقضاء على ذلك التهديد من خلال جهود مكافحة الإرهاب هو في حد ذاته وسيلة لحماية حقوق الإنسان. لطالما عارضت الصين تسييس مسائل حقوق الإنسان. وينبغي أن تستند التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان التي تصدرها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى الحقائق، وينبغي التحقق من أي ادعاءات بمقارنتها بالوقائع. ويجب ألا نعلمد معايير مزدوجة بشأن مكافحة الإرهاب. والأهم من ذلك، يجب أن نتجنب وصم عمليات مكافحة الإرهاب، الأمر الذي لن يصب إلا في مصلحة القوى الإرهابية.

ثالثا، تشكل عمليات حفظ السلام وسيلة مهمة لمجلس الأمن للوفاء بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. لقد أظهرت التجربة ضرورة أن تتبع عمليات حفظ السلام المبادئ الأساسية التي وضعت من خلال الممارسة على مدى فترة طويلة من الزمن، ولا سيما مبدأ موافقة الأطراف المعنية. وينبغي للبعثات أن تحافظ على الاتصال بحكومات البلدان المعنية، وأن تحافظ على علاقة ثقة وتعاون متبادلين، وهو شرط أساسي لسلسلة عمليات حفظ السلام. ومع تطور الحالتين السياسية والأمنية في البلدان المعنية، يجب تعديل ولايات عمليات حفظ السلام وتحسينها وفقا لذلك وفي الوقت المناسب. وفي تلك العملية، ينبغي احترام سيادة البلدان المعنية، وإيلاء الاعتبار الكامل لآراء الحكومات، وإعطاء الأولوية للاحتياجات الحقيقية للبلدان. وتبين التجارب السابقة لعمليات حفظ السلام الناجحة أن الولايات الواضحة والمركزة والصياغة الحسنة التوقيت لاستراتيجيات خروج محددة زمنيا عنصران مهمان في وصفة نجاحها.

نشرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ 10 سنوات مع قدر كبير من الاستثمار. وفي حزيران/يونيه 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2640 (2022) الذي

للاتفاق أن يبني الثقة المتبادلة التي لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار. ونقدر عمل الوساطة الدولية ونشجعها على التعجيل بجهودها لبناء الثقة في العملية.

ثالثاً، نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية. ولا تزال الهجمات الإرهابية مستمرة بلا هوادة، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وتلاحظ اليابان جهود تحقيق الاستقرار التي تقودها مالي والدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة، بما في ذلك الدوريات المشتركة وحماية المدنيين وتأمين وصول المنظمات الإنسانية.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الهامة. وأتوه بحضور وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية مالي في هذه الجلسة.

لا تزال الحالة في مالي معقدة، خاصة بسبب الوضع الأمني غير المستقر الذي يؤثر على منطقة الساحل بأكملها وبسبب أنشطة الجماعات الإرهابية، والتي لها تأثير مباشر على المدنيين وتهجيرهم وإجبارهم على الفرار، وتسبب أزمة إنسانية غير مسبوقه. ترفض إكوادور آفة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يزال الإرهاب يحقق مكاسب من خلال استخدام المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية. فيجب أن تكون مكافحة هذه الحملات أولوية، لا سيما عندما تعرض للخطر سلامة أفراد بعثة الأمم المتحدة وتجعل من المستحيل على البعثة الاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين.

يجسد تقرير الأمين العام (S/2023/402) موقف الحكومة الانتقالية فيما يتعلق ببعثة تقصي الحقائق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتعلقة بمذبحة مورا. ويأمل وفد بلدي أن تقبل الحكومة الانتقالية التوصيات بإجراء تحقيق مستقل. وندعو مرة أخرى إلى رفع القيود المفروضة على حركة بعثة الأمم المتحدة واحترام اتفاق مركز القوات. إن أمن البعثة والحاجة إلى مزيد

ومع ذلك، فإن الجهود العسكرية الرامية إلى معالجة انعدام الأمن، سواء من جانب قوات الدفاع والأمن المالية أو قوات الأمن الأجنبية، يجب أن تحترم حقوق الإنسان. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء النتائج الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذي نشر في 12 أيار/مايو، بشأن الأحداث التي وقعت في قرية مورا في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2022، ونكرر دعوة الأمين العام للسلطات الانتقالية إلى التعجيل بإجراء تحقيق يتسم بالمصداقية والشفافية ونشر النتائج بسرعة من أجل محاسبة الجناة.

ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين، فإن بناء ثقة الناس من خلال إقامة حكم ديمقراطي مع مؤسسات مرنة وخاضعة للمساءلة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر مهم. ولتحقيق ذلك، فإن النقاط التي أبرزتها اليوم - العودة إلى النظام الدستوري، والنهوض بعملية السلام، ومعالجة الحالة الأمنية والإنسانية - يجب أن تمضي قدماً معاً.

ما فتئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تؤدي دوراً حاسماً في الجهود الرامية إلى تعزيز كل النقاط الثلاث. وفي الوقت نفسه، ندرك الصعوبات التي تواجهها البعثة. ونكرر طلبنا إلى السلطات الانتقالية في مالي مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتمكينها من تنفيذ ولايتها بدون قيود أو معوقات لا مبرر لها.

وتعتقد اليابان أن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لا يزال وثيق الصلة وبالغ الأهمية

وفي الختام، سمعنا عبارات القلق إزاء ضرورة تجنب تسييس حقوق الإنسان. ولهذا السبب يكرر وفد بلدي تأكيد رأيه بأن السبيل الوحيد لحماية حقوق الإنسان هو الاتفاق على أن تطبيقها يجب أن تحكمه مبادئ الطابع العالمي وعدم القابلية للتجزئة والترابط.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وأحيي ذكرى حفظة السلام الشجعان الذين ضحوا بأرواحهم أثناء تأدية واجبهم، بمن في ذلك من سقطوا مؤخرا في بلدة بير. ونرحب أيضا بوزير الخارجية ديوب، الموجود معنا اليوم. وتشيد ألبانيا بحفظة السلام والأفراد المتقنين التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين يعملون في بيئة مليئة بالتحديات. تستمر الحالة في مالي في التدهور، حيث يتحمل المدنيون وطأة العنف المتزايد والافتقار إلى الحماية وحالة إنسانية مزرية. وأود أن أتناول ثلاثة مجالات رئيسية مثيرة للقلق.

أولا، يمر الانتقال السياسي بمرحلة حاسمة. ونأمل أن يجرى بسلام استفتاء نهاية هذا الأسبوع، وأن يُجرى في جميع أنحاء البلد ويسمح لجميع الراغبين في التصويت بأن يفعلوا ذلك. ونشدد في الوقت نفسه على ضرورة أن يكون الانتقال السياسي شفافا وشاملا، مع مراعاة شواغل جميع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني. علاوة على ذلك، لا يزال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي أساسيا لتحقيق الاستقرار في الشمال. ونشيد بجهود فريق الوساطة الدولي للعمل مع الموقعين على الاتفاق. ومع ذلك، يجب على السلطات الانتقالية والجماعات الموقعة على الاتفاق أن تظهر التزامها بالتعاون وتنفيذ الاتفاق، مع الامتناع عن تصعيد التوترات.

ثانيا، تشكل الحالة الأمنية تحديات متزايدة. فالتوترات المتصاعدة بين الجماعات الإرهابية في غاو وميناكا تهدد الاستقرار الإقليمي، حيث تقوم تلك الجماعات بتوسيع نطاق وجودها، واكتساب السيطرة على الأراضي، والتسبب في التشريد القسري. إننا ندين العنف ضد المدنيين وندعو إلى تعزيز تدابير الحماية. ونشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة

من الانفتاح والتعاون أمران أساسيان لقدرتها على القيام بأنشطة تتعلق بحماية المدنيين، والتي تتأثر بشكل خطير عندما يُرفض ربح طلباتها. تشعر إكوادور بالقلق إزاء الجمود في عملية السلام. ونشيد بجهود فريق الوساطة الدولية التابع لعملية الجزائر والزيارة التي قام بها وزير خارجية الجزائر إلى بامكو في نهاية نيسان/أبريل، والتي أسفرت عن تجديد التزام الحكومة الانتقالية بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويجب أن تبدأ العملية باستئناف عمل آليات الرصد، الذي ظل متوقفا منذ كانون الأول/ديسمبر.

إن عودة مالي إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتعاونها الوثيق مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيساعدان على تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونحن نتطلع إلى مزيد من التطور في العملية الانتخابية واعتماد دستور جديد في 19 حزيران/يونيه، وذلك من أجل تحقيق انتقال سياسي. وندعم جهود بعثة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية وفي العملية السياسية الأعم، حيث نوفر التدريب للنساء من المجتمع المدني من أجل زيادة مشاركتهن.

ويجب على المجلس أن يتخذ قرارات بشأن مستقبل البعثة، التي عملت بشكل مكثف بشأن الانتقال السياسي وبشأن الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، فضلا عن برامج التدريب وتوطيد بناء السلام. إن الوضع الإنساني المتدهور في مالي، بما في ذلك في مجالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والنزوح الجديد في بعض المناطق، يتطلب مساهمات مستدامة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023. كما أنه يتطلب حماية العاملين في المجال الإنساني لضمان إيصال تلك المعونة الحيوية. ولذلك تعتقد إكوادور أن الأفضليات التي حددتها مالي بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تقتصر بالتعاون في بناء القدرات وضمان تنفيذ ولاية البعثة. فمن شأن ذلك أن يخلق انفتاحا، والذي سيساعد على ضمان استمرار الدول في المساهمة بقوات، وبالتالي التمكين من مواصلة تنفيذ اتفاق السلام، وهو أمر أساسي لبناء الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة.

الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين بشكل ملحوظ. وتتواصل الهجمات على المدنيين والقوات المسلحة المالية وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة بلا هوادة، وكذلك المواجهات المسلحة بين الجماعات المتطرفة.

ويزيد التهديد الإرهابي المتصاعد من تفاقم الحالة الإنسانية. فوفقا للأمم المتحدة، يحتاج ما يقرب من 9 ملايين شخص في مالي إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وقد ازدادت الحالة الإنسانية الخطيرة سوءا بسبب النقص المزمع في تمويل النداء الإنساني من أجل مالي. إننا ندعو شركاء باماكو الدوليين إلى الامتناع عن تسييس مسألة مساعدة الجهات المانحة الذي أسفر عن تخفيضات في برامج المعونة في مالي. إن المدنيين أولا وقبل كل شيء هم الذين يعانون من هذه القرارات. ونحن، من جانبنا، نقدم المعونة الغذائية على الصعيد الثنائي ومن خلال برنامج الأغذية العالمي على حد سواء.

وتبذل السلطات المالية جهودا كبيرة في ظل ظروف صعبة لإعادة النظام الدستوري إلى مالي وفقا للأحكام المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتنفذ خريطة الطريق الانتقالية وقد تمت الموافقة على التقسيم الإقليمي الجديد للبلد وتشكيل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات. ويجري بالفعل تصويت عسكريين في الاستفتاء على الدستور الجديد، الذي سيكون موعده الرئيسي 18 حزيران/يونيه. ونرجو لباماكو كل النجاح في تنظيم التعبير الحر والديمقراطي عن إرادة مواطنيها.

وواصلت القيادة المالية أيضا إظهار التزامها بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الناتج عن عملية الجزائر، وهو الأساس لضمان السلام الدائم والمصالحة الوطنية. وفي ذلك السياق، ينبغي ألا يفوتنا أن نذكر الزيارة التي قام بها وزير المصالحة والسلام والوحدة الوطنية في مالي، السيد إسماعيل واغي، إلى كيدال في أيار/مايو. وعلى الرغم من تعليق لجنة المتابعة المحلية لمراقبة تنفيذ الاتفاق، لا تزال حركات الطوارق ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق مع السلطات. وسيكون مهما للموقعين على اتفاق السلام أن يظهروا مرونة واستعدادا لتقديم تنازلات من أجل المصلحة الوطنية.

الهائلة في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي ارتفعت في أعقاب مشاركة مجموعة فاغنر. وندعو السلطات الانتقالية إلى العمل بتوصيات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عقب التحقيق في فضائح مورا. ويتحتم أن تمتثل عمليات مكافحة الإرهاب للالتزامات الدولية.

ثالثا، نشيد ببعثة الأمم المتحدة على جهودها لتنفيذ ولايتها ودعم تحقيق الاستقرار في مالي. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء القيود المفروضة على حرية تنقل البعثة، والتي تعوق تنفيذها الكامل لولايتها وتشكل خطرا كبيرا على سلامة وأمن حفظه السلام. وخلال الاستعراض الداخلي، حدد الأمين العام أربعة معايير لاستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن المؤسف أن التقدم المحرز على تلك الجبهات كان محدودا. وتضطلع البعثة بدور حاسم في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، وينبغي عدم إعاقتها في الاضطلاع بالولاية الموكلة إليها.

في الختام، إذ تستعد مالي لاستعادة النظام الدستوري بحلول آذار/مارس 2024، هناك العديد من المهام الحاسمة التي يتعين معالجتها لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية. وقد شكلت القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حواجز كبيرة أمام التشغيل الفعال والأمن للبعثة، مما ترك للمجلس قرارات حاسمة يتخذها فيما يتعلق بتجديد الولاية. ومن المهم التأكيد، على نحو ما سلط الأمين العام الضوء، على أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس قابلا للتطبيق ولا مستصوبا. ولذلك، يتحتم على المجلس أن يتخذ إجراء لتجاوز الحالة المتغيرة وتوجيه مالي نحو مستقبل مستقر وسلمي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام القاسم وان على إحاطته، ونرحب بمشاركة السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، في جلسة اليوم.

لا تزال الحالة في مالي معقدة، على أقل تقدير. فقد ازدادت الأنشطة التخريبية لإرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء

وفي ضوء المناقشة التي بدأت بالفعل في مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية البعثة، نود أن نذكر الأعضاء بأن المالبين أعربوا عن عدم رضاهم عن الخيارات التي اقترحها الأمين العام في استعراضه الاستراتيجي لإعادة تشكيل البعثة (S/2023/36). والحقيقة هي أن المسألة الأساسية ليست عدد حفظة السلام بل المهام التي يؤديها. ومن بين مهام حكومة مالي الرئيسية مكافحة الإرهاب، التي لا تتدرج ضمن ولاية الخوذ الزرق. والعنصر الأساسي في الولاية الحالية هو حماية المدنيين وتقديم المساعدة المناسبة لمالي في ذلك الصدد. ويؤدي الإفراط في التركيز على الجوانب السياسية الداخلية والتحول إلى حماية حقوق الإنسان في أنشطة حفظة السلام إلى تقويض مهمتهم الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن في البلد.

وفي سياق مناقشة الخيارات الممكنة لإعادة تشكيل البعثة، نعتقد أن أي مقترحات لتغيير طرائق عملها ينبغي أن تستند إلى رأي البلد المضيف. وستواصل روسيا تقديم المساعدة الشاملة لمالي، بما في ذلك تعزيز قدرة الدولة على الاستجابة للتحديات الأمنية. وتجري تفاعلاتنا الثنائية بناء على طلب باماكو وفي امتثال صارم لقواعد القانون الدولي السارية. كما إننا سنواصل تعزيز البناء لتطبيع الحالة في مالي داخل مجلس الأمن، الأمر الذي يصب في المصلحة المباشرة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء، التي لا تزال تعاني من عواقب الأحداث التي وقعت في ليبيا في عام 2011. ومع ذلك، نؤمن إيمانا راسخا بأن الدور القيادي في تحقيق الاستقرار في البلد يعود إلى الشعب المالي نفسه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للإمارات العربية المتحدة.

أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام وإن على إحاطته القيمة اليوم وبالترحيب بحضور وزير الخارجية ديوب في هذه الجلسة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بدعم مالي في هذه الفترة الصعبة في تكامل تام مع تطلعات الشعب المالي. وقد أحطنا علما بعناية بتقرير الأمين العام (S/2023/402). وفي ذلك الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

ونظرا للفراغ الأمني في مالي في أعقاب الانسحاب المشين لعملية برخان الفرنسية وقوة تاكوبا التابعة للاتحاد الأوروبي، تعمل الحكومة المالية على تطوير شراكات مشروعة مع شركاء دوليين يمكن أن يساعدوا في كفالة الأمن وحماية السكان. وبفضل الدعم الذي قدمته روسيا، من بين جهات أخرى، تمكنت القوات المسلحة المالية من زيادة قدرتها على مكافحة الإرهاب بشكل كبير وتحويل ذلك إلى نتائج حقيقية على الأرض. فعلى سبيل المثال، نفذ الجيش في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس من هذا العام 59 عملية ناجحة ضد الإرهابيين في وسط البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/402) إلى أن إحدى نتائج جهود الجيش المالي كانت انخفاض عدد الضحايا المدنيين.

إن رد الفعل السلبي الحاد لبعض البلدان على تعزيز التعاون بين روسيا ومالي هو مظهر من مظاهر المواقف الاستعمارية الجديدة والمعايير المزدوجة. فما يجب القيام به هو تزويد السلطات المالية بدعم فعال بدلا من وضع عراقيل على الأعمال، وهو للأسف ما تواصل باريس وحلفاؤها القيام به، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الهياكل متعددة الأطراف. ومن وجهة النظر تلك، يبدو تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي نشر في أيار/مايو من هذا العام بشأن الأحداث التي وقعت في مورا في آذار/مارس 2022 وكأنه محاولة أخرى ذات دوافع سياسية لتشويه سمعة جهود باماكو لمكافحة الإرهاب. وواضح، كما ذكر المالئون أنفسهم رسميا، أن التقرير منحاز بشكل صارخ. فعلى الأقل يجب أن ننتظر نتائج التحقيق الوطني في مالي.

ونحيط علما بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ونذكر التهديدات التي يشكلها العمل في البعثة على حفظة السلام. ونحیی ذكری حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم من أجل السلام والأمن في البلد ونعرب عن تعازينا لحكومة بوركينا فاسو، التي فقدت اثنين من ذوي الخوذ الزرق نتيجة للهجوم الذي وقع في 9 حزيران/يونيه، ونرجو للجرحى الشفاء العاجل. ونعتقد أن التنسيق الوثيق مع البلد المضيف واحترام سيادة مالي أمران حيويان لنجاح البعثة في مهامها.

انعدام الأمن الغذائي بمقدار الضعف. وفي مايو/أيار، اقترب إجمالي عدد النازحين من 400 000 شخصا. ونشعر بقلق خاص إزاء مستويات انعدام الأمن في وسط مالي وغانا وميناكا، حيث تدور أشد المعارك ضراوة، وتستمر أعداد المشردين داخليا في الازدياد. وعدم اتخاذ إجراءات كافية وغياب الخدمات الأساسية يجعل الحالة المتردية أكثر هشاشة ويقوض الثقة في الدولة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الدعم الجماعي لجهود مالي الرامية إلى زيادة وجود الدولة لضمان حماية جميع المدنيين.

وفي تلك البيئة الأمنية والإنسانية التي تزداد صعوبة، يشكل تغير المناخ عاملا مضاعفا للمخاطر. وقد دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة على إبراز الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن. ومالي مكان نرى فيه تلك الظروف بوضوح شديد. وتؤدي زيادة التصحر وانخفاض هطول الأمطار إلى تقليص إمدادات الغذاء والمياه الشحيحة بالفعل في البلاد. وهذا يعيق العمل الزراعي الموسمي، ويترك المالبين دون طعام وعمل واحتياجات أساسية أخرى، مما يجعلهم عرضة بشكل متزايد للتجنيد في الجماعات المسلحة في مالي. وفي ذلك الصدد، نكرر التأكيد على ضرورة ضمان أن يتضمن تقرير الأمين العام عن مالي بيانات وتحليلات عن الكيفية التي يمكن بها للأثار الضارة لتغير المناخ أن تؤدي إلى نشوب النزاعات أو عدم الاستقرار في مالي. وعلى نفس المنوال، نرحب بإطلاق مالي مشروعا جديدا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرمي إلى تعزيز الأمن المناخي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل توطيد السلام.

ثالثا، لا يزال عمل الأمم المتحدة في الميدان من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أساسيا لتهيئة بيئة تحقق الاستقرار في مالي والحفاظ عليها. ولذلك، نعتقد أنه يتحتم على المجلس أن يجدد ولاية البعثة وأن يدعم عملها في الميدان. وستحقق أفضل فرصة لنجاح الولاية إذا بنت السلطات المالية وبعثة الأمم المتحدة علاقة أقوى قائمة على التعاون. ويتيح إجراء مزيد من الحوار بين الأمم المتحدة والسلطات المالية فرصة لتلبية

أولا، يجب علينا أن نحافظ على التركيز الحازم على الانتقال السياسي المستدام في مالي. وسيكون الجدول الزمني للانتخابات على مدى الأشهر الـ 12 المقبلة حاسما، بما في ذلك الاستفتاء الدستوري في غضون يومين والانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شباط/فبراير 2024. وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة إيماننا راسخا بأن تلك العمليات السياسية ينبغي أن تكون شاملة، بغية تشكيل النهج الصحيح لمنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام على نحو مستدام. ومشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة أمر حاسم لتحقيق ذلك. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب في ذلك الاتجاه التنفيذ الفعال من قبل السلطات المالية لخطة العمل الوطنية للبلد بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي بلد تقل أعمار 50 في المائة تقريبا من سكانه عن 15 سنة، ينبغي أن تكون وجهات نظر شباب البلد جزءا من تلك العملية. والحوار هو حجر الزاوية للتغلب على الاختلاف وتعزيز الثقة. وفي ذلك السياق، يظل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي أمرا أساسيا، ونحث الأطراف على المشاركة علنا في جهود الوساطة الدولية.

ثانيا، من الواضح أن التهديدات الأمنية العديدة التي تواجه البلد قد اشتدت. ومن بين تلك الهجمات، الهجمات الإرهابية، بما في ذلك حالات التفشي عبر الوطنية، الأكثر إلحاحا. ونعرب عن تعازينا على الأرواح التي فقدت. وسجلت بوركينافاسو ومالي 73 في المائة من الوفيات المرتبطة بالإرهاب في منطقة الساحل في عام 2022 و 52 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الوقت نفسه، يمتد العنف المتزايد إلى البلدان المجاورة. ولذلك، فإن التنسيق على المستوى الوطني وحده لا يكفي. ويجب أن تستكمل الجهود المحلية بنهج ثنائية وإقليمية، ولكي تنجح، يجب تطويرها مع مراعاة آراء أشد المجتمعات المحلية تضررا. ومن الواضح أن تلك التحديات الأمنية تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الفظيعة في جميع أنحاء البلد، التي سأنقل إليها الآن.

هذا العام، وحتى الآن، يحتاج 8,8 ملايين مالي إلى المساعدة الإنسانية والحماية في جميع أنحاء البلد، بزيادة قدرها 17 في المائة عن العام الماضي. وكما هو الحال دائما، فإن النساء والفتيات هن الأكثر تضررا. ومن المرجح أن تعاني الأسر التي تعيلها نساء من

بالحكومة الانتقالية هي إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية يمكنها أن تضمن مستقبلاً أفضل لشعبنا من خلال تحقيق الاستقرار المؤسسي الدائم. وهذا المطلب المشروع الذي قدمه مواطنونا على وشك أن يصبح حقيقة. والواقع أن الحكومة الانتقالية، في إطار عملية شاملة وتوافقية على نطاق واسع، اتخذت خطوات قوية لا رجعة فيها نحو العودة إلى نظام دستوري سلمي وآمن ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. وقد شرعت الحكومة الانتقالية في العمل من أجل إجراء الاستفتاء على دستور جديد لمالي بنجاح، المقرر إجراؤه في 18 حزيران/يونيه، بما يتماشى مع تطلعات الشعب المالي، التي أعرب عنها من خلال الحوار الوطني بشأن عملية الإصلاح. وقد سارت عملية الإعلان عن مسألة مشروع الدستور والحملة الانتخابية ذات الصلة بسلاسة، وهذا يبشر بالخير بالنسبة لإجراء الاستفتاء بطريقة سلمية وذات مصداقية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أذكر مرة أخرى أنه منذ التدخل العسكري في ليبيا في عام 2011، يعيش شعب بلدي مالي ومنطقة الساحل حقا في حالة اضطراب. وللأسف، لا تزال بلداننا وشعوبنا تنتظر، تنتظر منذ أكثر من عقد، استجابة دولية تتناسب مع التهديد الناجم عن ذلك وعواقبه الإنسانية الخطيرة على المنطقة. وفي حالة بلدي على وجه التحديد، مالي، على سبيل المثال لا الحصر، يجب أن أقول إن الاستجابات الدولية، بما في ذلك تلك التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام 2013، أظهرت حدودها القصوى، وإلا كيف يمكننا أن نفكر أن الحالة الأمنية في مالي في عام 2013 كانت أفضل بكثير مما هي عليه اليوم؟ إن حقيقة الحالة تجبرنا على الاعتراف بفشل بعثة الأمم المتحدة، التي لا تتصدى ولايتها للتحديات الأمنية.

والحكومة الانتقالية، من جانبها، لم تغفل أبداً أن المسؤولية الرئيسية عن الدفاع عن الأمة وحماية الشعب وممتلكاته تقع، قبل كل شيء، على عاتق دولة مالي. ولهذا السبب أعطت الحكومة الأولوية لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية وتجهيزها لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها النبيلة. وبفضل هذا القرار الحكيم، تواصل القوات

شواغلها الأمنية وإقامة تعاون أعمق. وسيكون هذا موضع ترحيب في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما سيساعد ذلك في مكافحة مشكلة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة التي شهدناها هناك. وفي هذا الأسبوع، اتخذ مجلس الأمن القرار 2686 (2023) لهذا الغرض، الذي يدين التضليل والمعلومات المضللة والتحريض على العنف ضد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها ضارة بالسلام والأمن. ومالي مثال على ذلك. ومن خلال الاستفادة من القرار 2686 (2023)، يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن ترصد بشكل أفضل البيانات المتعلقة بخطاب الكراهية والعنصرية وأعمال التطرف التي قد تؤثر على السلام والأمن وتؤدي إلى زيادة التهديدات ضد حفظة السلام في الميدان. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بضمان مستقبل أكثر أماناً وسلاماً لشعب مالي.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أغتم هذه الفرصة لأقدم بتهنئة الإمارات العربية المتحدة إلى موزامبيق على استكمالها الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أشكر الجميع على كلماتهم الطيبة. بادئ ذي بدء، أود أن أهني دولة الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. تحيط حكومة مالي علماً بتقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2023/402) وتشكر السيد القاسم واني، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته وما قدمه من معلومات مستكملة. ترد الملاحظات التفصيلية لحكومة مالي في المذكرة التي أحييت إلى مجلس الأمن.

ومن جانبي، أود أن أبدي الملاحظات الرئيسية التالية.

سأبدأ بالحالة السياسية، ولا سيما التطورات في العملية الانتقالية. يذكر أعضاء المجلس أن إحدى المهام ذات الأولوية التي أنيطت

وفي أعقاب الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات، بدأت السلطات المختصة تحقيقات على الفور. ووصل إلى مكان الحادث فريق قضائي يضم المدعين العامين في موبتي وبامكو، ومحققين من الدرك وشرطة الأدلة الجنائية، وأخصائي في الاستدلال المرضي الجنائي. وتتواصل التحقيقات وفقا للإجراءات والمواعيد النهائية السائدة. وسيتم الإعلان عما يتوصلوا إليه من استنتاجات.

وترفض الحكومة رفضا قاطعا الاستنتاجات المتسرعة للتقرير المتحيز الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونرى في ذلك التقرير المتحيز رغبة حقيقية من جانب بعض الدول في استخدام منظمتنا المشتركة لإلحاق الضرر بمالي أو حتى معاقبتها على خياراتها السيادية. وعلاوة على ذلك، ما هي المصادقية التي يمكن منحها لتقرير يسعى يائسا إلى جعل الناس يعتقدون أن قوات الدفاع والأمن المالية تستهدف نفس المدنيين الذين تحميهم وفقا لولايتهم؟ وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير صورا يبدو أنه تم الحصول عليها من سواتل من دون علم السلطات الوطنية - وهي حالة تقليدية للتجسس. يجب أن نتواضع وأن نفهم أنه لا أحد يحب مالي أكثر من الماليين، ولا أحد يحب الماليين أكثر من السلطات المالية.

والواقع أن الحكومة ليست وحدها التي رفضت الاستنتاجات الوهمية لذلك التقرير. فقد سافر عدد من سكان مورا، بمن فيهم نساء، إلى بامكو لدحض محتويات التقرير. وإن شهادات سكان مورا، الموثقة والمتاحة على نطاق واسع، تدحض بوضوح الاتهامات التي لا أساس لها الواردة في التقرير، والأكثر من ذلك، أنها تدين الأساليب التي استخدمها المحققون. فقد شهد هؤلاء السكان بأن القوات المالية استهدفت الإرهابيين فقط.

وعلى نفس المنوال، وبمجرد تقديم الادعاءات الأولى في نيسان/أبريل 2022 من قبل بعض الدول ومنظمات حقوق الإنسان، رفض رئيس جمعية تايبيتال بولاكو رفضا قاطعا الاتهامات التي وجهت ضد قوات الدفاع والأمن المالية، ولا سيما الاتهامات باغتصاب النساء. وبالإضافة إلى ذلك، ندد رئيس الرابطة المالية لحقوق الإنسان بشدة

الانتصار بشكل حاسم على الجماعات الإرهابية المسلحة، الأمر الذي قوبل باعتراف وامتنان من جانب الشعب المالي. وأعلم أن الزيادة في قوة قوات الدفاع والأمن المالية قد أثارت الكثير من النقاش وحتى حملات التضليل وزعزعة الاستقرار العدائية، التي تعرضت لها مالي للأسف منذ عام 2021، بما في ذلك من خلال استغلال مسألة حقوق الإنسان وتسييسها، والتي أثارها آخرون حول هذه الطاولة.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة للرد على بعض التعليقات والبيانات المتعلقة بتقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الأحداث التي وقعت في مورا. من المعروف للجميع أن مدينة مورا والقرى المحيطة بها كانت تحت حصار الجماعات الإرهابية لسنوات عديدة. وخلال ذلك الوقت، لم تتمكن أي قوة، ولا حتى القوات الدولية التي تم نشرها، من الوصول إلى الموقع، مما يعني أن الناس تركوا لمصيرهم المحزن. وأسأل بشكل عابر: أين كانت الأصوات التي ترتفع اليوم، عندما كان الإرهابيون يعاملون سكاننا المدنيين العزل بشكل غير إنساني وبطريقة مهينة، ويرجمون النساء بالحجارة، ويحرقون القرى والمحاصيل، ويأخذون الماشية، وهو ما حدث في أوغوساغو وسوبان دا وديالاساغو، على سبيل المثال لا الحصر؟

واستنادا إلى معلومات استخباراتية موثوقة ومفصلة تشير إلى وجود قادة إرهابيين رئيسيين في مورا يسعون إلى الاستفادة من ابتزاز السكان وتنظيم هجمات واسعة النطاق والتخطيط لها، قررت قوات الدفاع والأمن المالية القيام بعملية جوية - برية تتناسب مع ذلك التهديد من أجل وضع حد لمعاناة شعبنا. وتعرضت الوحدات الأولى التي نشرتها مواردنا المحمولة جوا، فضلا عن تعزيزاتها، لإطلاق النار، مما يؤكد وجود الإرهابيين. وأعقب ذلك اشتباكات في مدينة مورا وحولها، أسفرت عن تحييد 203 من المقاتلين الإرهابيين، ومصادرة كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة، وتدمير أكثر من 200 دراجة نارية، واعتقال عدة إرهابيين مشتبه فيهم ونقلهم إلى المحاكم. ومن المحزن أن ثمانية من جنودنا البواسل لقوا حتفهم أيضا في المعركة خلال هذه العملية التي حررت شعب مورا من نير الإرهابيين.

في جميع أنحاء البلد. وبعد عدة سنوات من نشر قوات البعثة في الميدان، تدهورت الحالة الأمنية، التي كانت ذات يوم مدعاة للقلق في شمال البلد، تدريجياً في مناطق أخرى من مالي، ولا سيما في الوسط. وبالنسبة لحكومة مالي، فإن الحقائق واضحة: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لم تحقق هدفها الأساسي.

واليوم، يسعد شعب مالي رؤية قوات الدفاع والأمن المالية تضطلع بمهام باستقلال تام لضمان أمن الأشخاص والبضائع؛ ومكافحة الجريمة والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات؛ ومرافقة مركبات النقل؛ وضمان الأمن في الأسواق الأسبوعية في المواقع الحساسة؛ وتأمين الحدود من خلال تعزيز مجموعة أدوات الأمن والدفاع، بما يتماشى مع رؤية فخامة العقيد عاصمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة.

وتدرك مالي تماماً أن مكافحة الإرهاب ليست جزءاً من عقيدة عمليات حفظ السلام، ولكننا ما فتئنا ندعو إلى تغيير موقف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على النحو السليم وتعزيز دعمها لجهود الحكومة. ما برحت مالي تتعاون دائماً مع الأمم المتحدة بحسن نية. ومن الأمثلة على ذلك النهج البناء مشاركتنا الكاملة مع الأمانة العامة في سياق الاستعراض الداخلي للبعثة بغية تعزيز قدراتها التشغيلية بهدف دعم جهود تحقيق الاستقرار في مالي.

ويؤسفني أن أكرر اليوم ذكر أن الخيارات التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن الاستعراض الداخلي للبعثة لا تستجيب للشواغل والتوقعات التي أعربت عنها حكومة مالي وشعبها مراراً وتكراراً. وليس أمامنا خيار سوى التوصل إلى استنتاج موضوعي مفاده أنه بالنظر إلى سجل البعثة على مدى عشر سنوات، فشلت البعثة في توفير استجابات كافية للحالة الأمنية في مالي، وأن التوقعات المستقبلية لعملياتها لا تلبي الاحتياجات الأمنية للشعب المالي. فلا مقترحات الأمين العام، ولا مشروع القرار الذي يتفاوض عليه أعضاء المجلس

بمنهجية التحقيق واستنتاجاته. وتلك المواقف الحازمة التي يتم التعبير عنها بحرية تستحق التنبؤ، لأنها تأتي من منظمات وأفراد عاشوا الأحداث أو تلقوا معلومات موثوقة عنها يمكن التحقق منها.

ونؤكد من جديد معارضتنا الحازمة لأي محاولة لاستغلال مسألة حقوق الإنسان أو تسييسها ومعالجة هذه المشكلة بطريقة غير متوازنة. وفي هذا الصدد، من المفارقات الإشارة إلى السرعة التي تم بها تشكيل بعثة تقصي الحقائق، وفي الوقت نفسه، قدمت مالي شكواها إلى مجلس الأمن، في 15 آب/أغسطس 2022، بشأن الأعمال العدوانية الخطيرة التي قامت بها فرنسا ضد سيادة مالي وسلامتها الإقليمية لأغراض زعزعة الاستقرار.

وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، وعلى الرغم من القرار الانفرادي الذي اتخذته تنسيقية الحركات الأزرادية وائتلاف الجماعات المسلحة بتعليق مشاركتها في آليات متابعة الاتفاق، أكد من جديد التزام الحكومة بمواصلة تنفيذه بفعالية وحكمة، ولا سيما من خلال تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية. ولا نزال منفتحين على الحوار مع أشقائنا في الحركات الموقعة - جميعها - على نحو ما أظهرت زيارة وزير شؤون المصالحة إلى كيدال في 12 أيار/مايو.

وتتعلق ملاحظتي الرئيسية ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. في الوقت الذي بدأ فيه أعضاء مجلس الأمن المفاوضات لتجديد ولاية البعثة، أود أن أستعرض بإيجاز تطور البعثة منذ إنشائها وحتى يومنا هذا.

أولاً، أود أن أشيد بجميع الضحايا المدنيين والعسكريين الذين سقطوا في مالي، بمن فيهم أشقاؤنا الذين سقطوا مؤخراً من بوركينا فاسو، الذين نعرب عن عميق مواساتنا لهم.

لقد شمل الأساس المنطقي لإنشاء البعثة في عام 2013 دعم السلطات المالية في تحقيق استقرار الوضع في المناطق الشمالية من مالي، وتجنب التهديدات واتخاذ خطوات فعالة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق، لا سيما من خلال إعادة بسط سلطة الدولة

حاليا - بدرجة أقل منها - توفر استجابة مناسبة لتوقعات المايين. ومضمون مشروع القرار هذا معاد لمالي بشدة حتى أنه يبرر تنحي فرنسا كحامل قلم.

وفي ضوء كل ما تقدم، فإن حكومة مالي تطلب الانسحاب الفوري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. غير أن الحكومة مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة في هذا الصدد.

والى جانب الأمن، الذي نكفله الآن من خلال مواردنا الخاصة، توقعنا بصورة مشروعة أن تكون بعثة الأمم المتحدة بعثة تساعد وتدعم جهود الحكومة. وللأسف، يبدو أن بعثة الأمم المتحدة أصبحت جزءا من المشكلة، إذ تغذي التوترات بين الطوائف التي تفاقت بسبب الادعاءات الخطيرة للغاية التي تضر بشدة بالسلام والمصالحة والتماسك الوطني. وهذه الحالة تولد شعورا بعدم الثقة لدى سكان مالي تجاه بعثة الأمم المتحدة وتتسبب في أزمة ثقة بين السلطات المالية والبعثة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00